

الباب السادس

دور الشيخ الظواهري
في السياسة المصرية الخارجية

obeikandi.com

(١)

لم يكن اختيار الظواهري عضواً في مجلس الشيوخ بمثابة أول عمل سياسى يتولاه، ذلك أنه منذ بداية الحرب العالمية الأولى كان بحكم مكانته الروحية والاجتماعية واحداً من القريبين من العمل السياسى على مستوى الدولة، ونبئنا الشيخ الظواهري دون أن يضطره أحد إلى هذا إلى أنه كان من الذين لعبوا دوراً فى تحييد الانتماء الدينى لدى المصريين فى بداية الحرب العالمية الأولى، ذلك أن مصر كانت تابعة لبريطانيا تبعية الاحتلال، على حين كانت الدولة العثمانية التى كانت مصر لاتزال جزءاً منها فى الصف المعادى لإنجلترا، وهكذا كان الدعاء للخليفة بمثابة استعداد لأولى الأمر من الإنجليز، وهذا هو ما دفع رئيس الوزراء حسين رشدى إلى أن يطلب من الشيخ الظواهري مخرجاً، وقد وجده له الظواهري:

« على إثر تولية السلطان حسين على العرش، استدعانى رشدى باشا من طنطا إلى منزله، فلما قابلته قال لى: لقد استدعيتك لأستشيرك فى أمر هام (يقصد مهم) لا باعتبار أنك شيخ معهد طنطا بل باعتبار أنك وأنا مسلمان مصريان، فما رأيك فى مسألة الدعاء للخليفة على المنابر؟ فقلت: هل جلوس الأمير حسين على عرش مصر وتنصيبه سلطاناً بدلاً من «خديو» مقدمة لإلغاء الخلافة؟» .

«فقال: لا . . . ولكن لا معنى لأن ننادى بالنصر لمن يحاربنا، فأنت تعلم أن تركيا الآن فى حرب مع إنجلترا ونحن بجانب إنجلترا» .

فقلت: «إني أعتقد أن حذف الدعاء للخليفة من الخطب على المنابر سيهيج المسلمين حتماً، ورأى إذا كان لابد من عمل شيء يتفق مع موقفنا مع الإنجليز فليكن أن يدعى إلى الخليفة من غير ذكر اسمه، وأن يكون الدعاء بالتوفيق لا بالنصر، فأعجب بالفكرة، وقال: «أرجوك أن تعمل لي نص دعاء جديداً» وفي الصباح قابلته ومعى النص الذى وضعته وجعلت فيه الدعاء للخليفة بالتوفيق بدلاً من النصر، وبعد ذلك صدر الدعاء كما وضعته مع تعديل بسيط، وقال لى رشدى باشا: «لعلك رضيت بالنص الذى ظهر وأنا قلت لزملائي إن الفضل فى هذا لك».

(٢)

وفى موضع آخر من المذكرات التى رواها لابنه يتحدث الشيخ الظواهرى عما يعتبره نوعاً من أنواع الحصفافة السياسية فى موقفه من إعلان الأحكام العرفية فى مصر عند إعلان هذه الأحكام مع بداية الحرب العالمية الأولى، وهو يروى بعض حواراته التى دارت مع رئيس الوزراء رشدى باشا، فنجد حريصاً على أن يذكر أنه استطاع أن يغير من صيغة البيان التى أعدت من قبل، كما نجده وقد تمكن من مد أجل البت فى الموضوع، كما نجده قد أنجى نفسه (!!) من أن يكون واحداً من الموقعين على مثل هذا البيان الذى لا يرتاح إليه العامة فى العادة، ونحن نرى فيما يرويه الظواهرى نموذجاً تقليدياً أقرب ما يكون إلى سلوك كبار الموظفين الذين لا يخرج جهدهم عن محاولات شكلية ليس لهم أكثر منها فيما يتناولونه:

«... عندما أعلنت بريطانيا الأحكام العرفية فى مصر فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) كان المصريون غاضبون [يقصد: غاضبين] على هذه الأحكام، فرأى حسين رشدى باشا رئيس النظار وقتئذ أن يستصدر بياناً من الأزهر يدعو فيه الأمة للامتنال للأحكام العرفية، وقد كنت فى ذلك الوقت شيخاً للجامع الأحمدي بطنطا، وكان الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخاً لمعهد

الإسكندرية، فدعينا لمقابلة رشدى باشا، فلما وصلنا وجدنا عنده الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع الأزهر وقتئذ، وكذلك الشيخ محمد بخيت والشيخ عبد الرحمن قراعة، فوجه رشدى باشا الكلام إلى العلماء وقال: «أنتم تعرفون أن الأحكام العرفية قد أعلنت في البلاد والحكومة تريد أن يطيع الأهالي هذه الأحكام لأنها من مقتضيات الحرب، وقد عمل الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع بياناً للهدوء وتريد الحكومة نشره في كل القطر، وها هي نسخة منه قد أعدت فعلاً أريد أن أعرضها عليكم».

«ثم ناولنا رشدى باشا النسخة وقرأناها فوجدنا فيها أن الشيخ سليم البشرى يدعو للرضوخ للأحكام العرفية اقتباساً من الدين، وعندما قرأناها لاحظت أن الشيخ سليم كان كأنه واجم غير مرتاح، فأردت أن أساعده في موقفه الحرج فوجهت الكلام لرشدى باشا فقلت: هل يسمح لى عطوفة الباشا فى إبداء ملاحظاتي، فقال: وهل هناك ملاحظات؟ فقلت: إنى أرى أن هذا البيان سيهيج الناس لصدوره من رجال الدين، وإنى أبدي رأياً لعطوفتكم بصراحة، حينئذ تكلم الشيخ بخيت فحبذ رأياً، ثم تحمس الشيخ أبو الفضل وانضم إلى فى رأى».

«وهنا تكلم رشدى باشا بالتليفون مع شخص إنجليزى وبعد الكلام الطويل معه قال رشدى باشا: يمكنكم أن تعدلوا فى البيان وتضعوا فيه ما تريدون، فغير العلماء مواضع بعض الجمل، وعلى أثر ذلك طلب رشدى باشا أن يوقعه الحاضرون فقلت له: إنى أرى أن يكون هذا النداء من هيئة كبار العلماء، وقصدت من ذلك امتداد الفرصة لبحث الموضوع، فوافق رشدى باشا».

«ثم فى اليوم التالى جمع الشيخ سليم البشرى بصفته شيخ الأزهر أعضاء الهيئة فى الجامع الأزهر وعرض الموضوع عليهم وطلب منهم إمضاء البيان. . . ولما كنت أنا فى ذلك الوقت من غير أعضاء اللجنة فقد استأذنت من الشيخ سليم وانصرفت ولم أوقع وصدر البيان، فلما وجد رشدى باشا أن إمضائى غير موجود سأل عن السبب، فقيل له بأنى لست عضواً فى هيئة كبار العلماء، فتبسم

وقال : لقد فهمت الآن مناورته ، فهو الذى اقترح أن يصدر القرار من هيئة كبار العلماء لكى يفلت من الإمضاء» .

(٣)

ونأتى إلى الموضوع الثانى فى هذا الباب ، وهو أهم بكثير من الموضوع الأول ، وهو الدور الذى قدر للظواهرى أن يلعبه فى مؤتمر الخلافة ، ونحن نجد الظواهرى حريصاً على الإشارة إلى أن خصمه الشيخ حسين والى كان حريصاً على إبعاده عن حضور المؤتمر وقد نجح بالفعل فى هذا ، لكن الأقدار شاءت أن يحضر المؤتمر بعدما عجز ممثلو مصر الرسميون عن أن يسيطروا على التوجهات المتعارضة فيه ، ويروى الظواهرى أن شيخ الأزهر الشيخ أبو الفضل الجيزاوى قرر دعم مندوبى مصر فى هذا المؤتمر بمجموعة من العلماء كان منهم الظواهرى نفسه ، لكنه اعتذر عندما عرض عليه هذا القرار ، وهو يعترف أنه لم يقبل الانضمام إلى هذا الوفد إلا بعد أن نقل له أحد أصدقائه فى السراى رغبة الملك فؤاد نفسه فى أن يحضر الشيخ الظواهرى المؤتمر :

« . . . وفى وسط هذه الحالة المرتبكة غير المستقرة إلى شىء معين ، انعقد المؤتمر بالقاهرة فى الميعاد الذى حدد له فى سنة ١٩٢٦ ، ولكنه كان انعقاداً مشوهاً مبتوراً ، فقد حضرته حقاً الوفود التى وردت من المغرب ومن سوريا ومن فلسطين ، لكنه لم يكن المؤتمر الإسلامى العام ، ولم تكن له الضخامة أو القوة التى تنبأ له بها المتنبئون» .

.....

«وكان الشيخ حسين والى يعمل لإبعادى عن المؤتمر ظناً منه أنى سأفسد عليه الترتيب الذى رسمه فى نفسه وهو عمله على تنصيب الملك فؤاد خليفة للمسلمين ، وكان الشيخ حسين والى وقتئذ صاحب نفوذ فى المعاهد الدينية وفى

شئون المؤتمر، فلم يوجه لى بادئ الأمر دعوة للمؤتمر فبقيت بعيداً أثناء انعقاد جلساته الأولى، وكان ذلك موضع كلام الناس فى الصعيد واندهاشهم، لكن بعد ذلك اضطر الشيخ أبو الفضل (يقصد: الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر) لدعوتى اضطراراً عندما أحس أن أعضاء الوفود الإسلامية قد تبرموا بمناورات الشيخ حسين والى التى لم تكن على شىء من السياسة، فلما وجد المرحوم الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الأزهر ورئيس المؤتمر أن لهجة الوفود قد تغيرت وخشى على مقام مصر من ذلك، قرر ضم طائفة من رجالات مصر إلى المندوبين المصريين، فقد كان هؤلاء حتى الآن قاصرين على الشيخ والى ونفر قليل من أعوانه».

«وكانت فكرة الشيخ أبى الفضل أن الأعضاء الجدد يشدون أزره أو يساعدونه على إنقاذ الموقف، وكان من ضمن هؤلاء السيد عبد الحميد البكرى، والشيخ محمد شاكر، والشيخ إبراهيم الجبالى، والشيخ عبد المجيد اللبان، وأحمد تيمور باشا، وأمين سامى باشا، والسيد وحيد بك الأيوبى، والشيخ محمد بخيت، والشيخ عبد اللطيف الفحام، وأنا، فبعث إلى الشيخ أبو الفضل خطاباً بأسىوط يخبرنى فيه بذلك ويطلب منى الحضور للقاهرة حالاً للمؤتمر، ولكنى لم أسافر احتجاجاً منى أولاً على إهمالهم لى عمداً فى بادئ الأمر، ثم تباعداً منى عن تحمل النتيجة السيئة التى سيسفر عنها المؤتمر حتماً بسبب تصرفات الشيخ والى».

«فلما عرف الشيخ أبو الفضل إحجامى أرسل لى تلغرافاً يستعجل حضورى ويلح فيه، ثم أرسل لى صديق فى السراى يخبرنى بأن الملك فؤاد يرغب فى حضورى للمؤتمر لكى أساعد على تنقية الجو فيه».

(٤)

ويشير الظواهرى فى تواضع إلى الدور الذكى الذى قدر له أن يلعبه فى مؤتمر

الخلافة حين اقترح حلاً للمشكل الذى وقع فيه المؤتمر أن ينفذ المؤتمر دون قرار على أن يؤجل لمؤتمر آخر يتكامل فيه تمثيل الدول الإسلامية :

« . . . وجدت أن جوه [يقصد : جو المؤتمر] غير قابل للتنقية، فقد اغبر كثيراً، وحينئذ خطر لى أن أسلم طريق لحفظ كلمة المسلمين من التفرق ولمقام مصر أن يسان وإبقاء على الخلافة وحماية لها، هو أن أسعى لفض هذا المؤتمر قبل أن يتخذ قراراً معيناً قد يزيد الفجوة بين المسلمين، أو يكون تسجيلاً مشيناً لرأى أو لآراء بعض الحاضرين، ورأيت أن تكون حجتى فى ذلك عدم تكامل تمثيل جميع الأمم الإسلامية فى المؤتمر، وأنه لا يجوز للحاضرين وهم أقلية بين شعوب الإسلام أن يتخذوا قراراً فى شأن يهم المسلمين جميعاً، والأولى تأجيله إلى فرصة أخرى يتكامل فيها التمثيل، ولما عرضت الاقتراح المتقدم وجدت امتعاضاً من الشيخ والى لأنه لم يكن يريد هذه النتيجة، ولكنى أقنعت الشيخ أبا الفضل بفائدته لمقام مصر فانضم إلى باقى الأعضاء المصريين، ثم وجدت من باقى الوفود الإسلامية موافقة تامة عليه، فعرض الاقتراح على المؤتمر ووافق المؤتمر عليه، وكان ذلك حلاً موفقاً سعيداً أطراني من أجله الملك فؤاد بعد ذلك فى مقابلة خاصة لى معه» .

«وبقبول هذا الاقتراح انفض المؤتمر وانفضت أيضاً معه فى الواقع مسألة الخلافة، فحتى تاريخ كتابة هذا الكتاب لم يثر الموضوع ثانياً» .

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ الظواهرى اختير على نحو ما أشرنا فى الباب الأول من هذا الكتاب لتشكيل لجان مؤتمر الخلافة فى بلدان الصعيد .

(٥)

والشاهد أن الشيخ الظواهرى كان يرى الملك فؤاداً جديراً بأن يكون خليفة للمسلمين، وكان يبرر هذا ببعض ما كان يعتقد فى شخصيته، وكان يصفه فى هذا المقام بأنه :

«ملك ممتاز، وعلى جانب عظيم من العلم والتنوير، ولقد وطدت له السنون الطويلة التي مضاهها في بلاط مصر أيام عباس ثم في بلاط إيطاليا بعد ذلك، خبرة فائقة في شؤون الحكم، فهو خبير بأساليب الشرق والغرب معاً، وهو محنك، وذكى، ورزين، ومنتد، وهذه الصفات مجتمعة جعلت منه في ظروف مصر السياسية الشائكة التي تلت الحرب العالمية الأولى قائداً وزعيماً لحركتها الوطنية فوق واجباته كسلطان، فكان ذلك من أسباب نجاح حركة الاستقلال».

«إذاً، فالملك فؤاد خليق حقاً بمركز الخلافة، فهو ملك مسلم متوج، وله في العالم مكانة وعزة، وهو يمكنه أن يتكلم عن المسلمين وأن يدافع عنهم بالقدر الذى يمكن لأى ملك مسلم آخر أن يفعله».

(٦)

ومن الجدير بالذكر أن الظواهرى يشير إلى محاولة الملك فؤاد المبكرة من أجل التدخل فى النزاع على الحجاز بين الملك على بن الحسين الذى هرب من مكة واتخذ مقرّاً له فى جدة، وبين النجم الصاعد عبد العزيز بن السعود، وهو يروى فى مذكراته أن الملك فؤاد أمر بإرسال بعثة مصرية لأرض الحجاز تقابل علياً فى جدة، ثم تقابل عبدالعزیز فى مكة، وتعرف منهما ما يقوله كلُّ منهما فى مصير الحرمين الشريفين، ومصير عرفات وأحد والمطاف وبئر زمزم، وكل ما حول مكة والمدينة من مآثر ومساجد، فإن هذه كلها ملك للمسلمين قاطبة، وهى تراثهم من عهد إبراهيم وإسماعيل، فلا عبد العزيز ولا علياً ولا أحداً غيرهما يملك أن يغير أو يعدل فيها.

وكانت بعثة الملك فؤاد مؤلفة من ثلاثة رجال هم: الشيخ محمد مصطفى المراغى أحد قضاة مصر الشرعيين، ومحمد المسيرى بك رئيس مكتب الحج بوزارة الداخلية المصرية، وعبدالوهاب طلعت بك من رجال السراى».

«وقد قابلت هذه البعثة كلاً من الملك على بن الحسين ، والملك عبد العزيز آل سعود» .

(٧)

وننتقل الآن إلى الحديث المهم عن دور الظواهرى فى تحسين العلاقات المصرية -السعودية ، وقد سجل الظواهرى جهوده فى تحسين هذه العلاقات من خلال فقرات نقلها عن تقرير سبق له أن رفعه إلى وزارة الخارجية المصرية باعتباره رئيس الوفد المصرى الرسمى فى مؤتمر مكة .

«ومن الجدير بالذكر أن الملك عبد العزيز بن السعود (هكذا كان يكتب اسمه) كان قد وجه دعوة إلى حكومات البلاد الإسلامية قاطبة لإرسال وفود رسمية تعقد فى مكة وفى موسم الحج التالى مؤتمراً إسلامياً عاماً ينظر فى جميع شئون الحجاز ، ويقدم ما يريد أن يقدمه من تنظيم وإصلاح ، ويكون بمثابة محكمة إسلامية عليا تحكم لعبد العزيز أو عليه» .

«كان هذا الموسم موسم سنة ١٣٤٥ هجرية ، فقبلت معظم البلاد الإسلامية دعوة عبد العزيز بن السعود ووصلت وفودها إلى مكة فى ذى الحجة من ذلك العام ، إلا وفد مصر لم يصل معها وأعلن أنه سيتأخر» .

«ففى تلك السنة (١٩٢٦) كان على رأس الحكومة المصرية أحمد زيور باشا ، وكان متأثراً من تصرفات الوهابيين فى الحجاز وناقماً عليها ، فلم يكن من رأيه أن تلبى حكومة مصر دعوة عبد العزيز ، ورأى أن الأوفق أن تستبقى الصرة الذهبية ، وكذلك إيراد أوقاف الحرمين يصرف فى مصر على وجوه الخير بها ولا ترسل للحجاز» .

«ولكن الله رعى فى ذلك العام أهل الحجاز الفقراء ، ففى زوبعة سياسية مصرية لا شأن لها بالحجاز [هكذا يقول الظواهرى واصفاً إخراج زيور وحكومته من الحكم بأنه كان زوبعة مع أنه كان مكسباً سياسياً تحقق نتيجة الائتلاف] استقال

أحمد زيور باشا رئيس الحكومة المصرية وحل محله عدلى يكن باشا، فتبدلت بذلك سياسة الحكومة المصرية إزاء مؤتمر ابن السعود تبديلاً تاماً، فقد رأى عدلى يكن أنه إذا أمكنه أن يبدل القطيعة بالتفاهم والتشاور فقد يرجع الوهابيون ما أغضب باقى المسلمين، وإذا فلا مانع من أن توفد الحكومة المصرية وفداً لمؤتمر مكة ليعطى النصيحة، وليهدى ما استطاع، فلعله ينجح هذه المرة».

«وكان وفد مصر مؤلفاً من الشيخ الأحمدي الظواهري رئيساً، ومن محمد المسيرى بك مدير إدارة الحج بوزارة الداخلية المصرية، والأستاذ محمد توفيق قنصل مصر فى جدة أعضاء».

(٨)

وقد سجل الظواهري فى تقريره إلى وزارة الخارجية نص كلمته فى المؤتمر الإسلامى وكان مما جاء فى هذه الكلمة:

« . . أن من أكبر نعم الله على مصر أن وفقها الله من عهد بعيد لأن تقوم بخدمة هذه البلاد، فلها الشرف بأن تكسو بيت الله الحرام كل عام . . وقد أنشأت التكايا والمستشفيات . . وفى كل عام ترسل الصدقات والمبرات، ولعلها الدولة الوحيدة التى يوجد فى ميزانيتها الرسمية رقم خاص باسم التبرعات للحجاز، وهذا غير مبرات وزارة الأوقاف المصرية، وهناك من المشاريع الصحية التى يسرنى أن أقول إن النية متجهة إليها ما يكلف آلاف من الجنيهات فى سبيل إسعاد الحجاز».

«لذلك نحن نرحب بالاشتراك فى تقرير ما يعود على الحجاز بالخير، سواء كان من طريق تحسين المواصلات أو الصحة أو نشر العلوم الدينية، وإذا قلت العلوم الدينية فلا أعنى مجرد الفقه والحديث، بل أشمل نحو الحساب والهندسة والجغرافيا وغيرها، فإن تعلمها من فروض الكفايات».

(٩)

وقد نجح الشيخ الظواهري من خلال مؤتمر مكة في أن يحصل من المؤتمرين على اعتراف صريح بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وكان القانون الأساسى قد أشار إلى ما قد يفهم منه أن مصر والسودان قُطران ، فاحتج الظواهري وحصل على موافقة جميع الحاضرين على أن الحديث عن السودان فى القانون الأساسى لا يقصد السودان المصرى الذى هو جزء من مصر :

« . . . وأنكم تعلمون أن مصر والسودان شىء واحد لا يتجزأ ، وما السودان إلا قطعة من مصر ، إلا أننا رأينا فى القانون الأساسى ما يشير إلى أن مصر قُطر والسودان قُطر آخر ، وهذا لا يتفق مع الحقيقة ، ولو أتيح لحضراتكم الاطلاع على ما جاء بخطبة العرش عند افتتاح البرلمان المصرى لوجدتم ما يؤيد الرأى المصرى الصحيح ، ومهما تنزلنا فى المسألة فلا أقل من أن نقول إنها لا تزال موضع بحث فيما يتعلق بمدى حق مصر فى سودانها» .

«فباسم الوفد المصرى فى هذا المؤتمر أرجو أن تصححوا هذه المسألة ، وإذا كان ما قصده المؤتمر بالسودان هو غير السودان المصرى كما سمعت من بعضهم ، فأرجو أن يبين المؤتمر ذلك ، فهل توافقون على أن السودان المصرى جزء من مصر ، وأن ما قصدموه بكلمة السودان غير السودان المصرى . . أرجو الجواب» .

«السكرتير : نعم . . إن الذى أراده المؤتمر من «السودان» هو غير السودان المصرى الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر» .

«الجميع : موافقون على ذلك» .

(١٠)

وقد نجح الظواهري فى مؤتمر مكة فى أن يحصل على اعترافات سعودية مهمة (حتى وإن تكن بمثابة اعترافات سلبية) بالحرية المذهبية ، وذلك فى مواجهة

الحديث الشائع عن تكفير الوهابيين لغيرهم من المذاهب، ومنها المذهب الذى يتعبد على نهجه المصريون حين يذكرون الرسول صلى الله عليه وسلم فى توسلاتهم أو دعائهم، ومع أن الجلسة انتهت قبل الوصول إلى قرار نهائى، فقد كان هذا فى حد ذاته اعترافاً بالمذاهب الأخرى.

وكان مما قاله الظواهرى فى المؤتمر:

« . . . سأقول بصراحة وأرجو أن لا يتألم أحد، كم قال القائلون إن النجديين يكفرونكم فى كذا وكذا . . . وقد جئنا لتبيين الأمور ولتتفانى ولتتصافى» .

«لقد كان من أمر أبى جعفر المنصور أنه أراد أن يحمل الناس على موطأ مالك فقال له مالك رضى الله عنه: «هيهات هيهات . . . قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الأمصار وعند كل قوم علم»، فانظروا إلى ما رآه الإمام مالك، إذ لم تأخذه النعرة والأثرة والأناية وطلب أن يكون الناس أحراراً فى مذاهبهم» .

« . . . لقد رأيت بعينى هنا أمراً ألم نفسى . . . فقد كنت بالحرم أمر خلف المقام بعد الطواف فشاهدت جماعة يلتفون حول شخص مصرى ويقولون له بعنف شديد وقسوة: «أأنت قلت يارسول»، هنا خاف الشخص فى نفسه وأنكر وانكمش وذعر إلى درجة أفاضت عينى وقد جاءنى بعد ذلك ومعه كثيرون من المصريين يقولون لى: «أرأيت كيف ينكرون علينا»، فهدأت روع من جاءنى وقلت لهم اطمئنوا ولا تفزعوا واصبروا حتى يتبين الحق، إنما الهدى هدى الله» .

«هذا أيها السادة بعض مما يدعونى إلى إقرار هذا الاقتراح الذى أطلب الموافقة عليه، أناشدكم الله ورسوله، وإذا قلت ورسوله فأرجو ألا يعترض علىّ معترض، فإن هذا اعتقادى الذى أدين لله عليه، أناشدكم الله ورسوله أن تعملوا بالتسامح وسعة الصدر، وعسانا نقضى على أسباب هذه الخلافات التى أضرت بالمسلمين ضرراً بليغاً» .

«وبعد الأخذ والرد قرر الرئيس إنهاء الجلسة قبل الوصول إلى قرار نهائى» .

(١١)

على أن أهم قرار توصل إليه المؤتمر الإسلامى فى مكة كان فيما يتعلق بالحرية المذهبية فيما يتعلق بأداء مناسك الحج، وهو ما يرويه الشيخ الظواهري نفسه حيث يقول:

«وقد انعقدت لجنة الاقتراحات وعرض فيها مشروع القرار الذى وضعه فضيلة الأستاذ الظواهري فقررت تقديمه إلى المؤتمر، وهذا نصه:

«نظراً إلى أن الحجاز الشريف مركز دينى عام لأهل القبلة جميعاً يفد عليه المسلمون من كل فج على اختلاف مذاهبهم الفقهية والكلامية ليعبدوا ربهم وليقضوا مناسكهم، يقرر المؤتمر أن يمكننا جميعاً من أن يؤدوا عباداتهم ومناسكهم وفق مذاهبهم المذكورة، وألا يمنعوا إلا بما يمس كرامة أحد من الأحياء أو الأموات أو يخالف الإجماع المعتبر عند علماء أصول الفقه، ويقرر أن الحكم بأن ما يأتى به الحاج موافق للمذهب الذى ينتسب إليه أو غير موافق إنما يكون لعلماء ذلك المذهب لا لغيرهم».

«وقد عرض هذا الاقتراح على المؤتمر ودارت مناقشة بشأنه واتسعت جوانب الكلام من وفود الهند ومصر وسوريا، فأقر المؤتمر أخيراً الاقتراح الذى قدمه الشيخ الظواهري».

(١٢)

كذلك نجح الشيخ الظواهري فى الحصول على وعد من السلطات السعودية بالتوقف عما كان بعض رجالها قد بدءوا فيه من هدم القبور وإزالة المآثر، وقد نجح الشيخ الظواهري فى الحصول على هذا الوعد على الرغم من أن مندوبى حكومة السعودية كانوا يرون فيه فتحاً لباب الشقاق والخلاف، لكن قيمة

الظواهرى فى دعم مطالب الوفود الإسلامية مكتته من الوصول إلى السلام والصفاء فيما يتعلق بهذه الاختلافات المذهبية :

«فى هذه الجلسة قال الأخ شوكت على «اقتراح القبور والمآثر أين هو فليُنظر» .

«فقال فضيلة الأستاذ الشيخ الظواهرى : اليوم آخر أيام المؤتمر ونريد أن ننصرف على سلام وصفاء ، وأرى حركة من جانب إخواننا الهنود تدل على شىء من الامتعاض ، كما أرى حركة تقابلها من الجانب الحكومى تدل على شىء من الشدة ، فأرجو ألا يكون ذلك ، فليُنظر الاقتراح الخاص بالقبور والمآثر» .

«فقال حضرة يوسف ياسين المندوب الحكومى : «إذا كنتم لا تريدون خلافًا وتودون أن ينتهى الأمر بسلام ، فأرجو أن لا ينظر فى هذا الاقتراح لأنه هو بنفسه يفتح بابًا للشقاق والخلاف» .

«فقال فضيلة الأستاذ الشيخ الظواهرى : «إننا نريد إزالة سوء التفاهم . . أما السكوت على ما نحن عليه فضار ونريد أن يصل الصفاء إلى قرارات القلوب ، والحق حق مشاع بين الجميع ، ومن الحق ما هو مر ويجب تلطيفه ، وأنتم أدرى وأبصر بعواقب إغصاب القلوب ، فأطلب عرض الاقتراح وقراءته» .

«فتلا السكرتير الاقتراح ، وهذا نصه :

«أرجو أن يقرر المؤتمر ما يلى : (١) أن يعاد بناء المآثر فى أقرب وقت ممكن . (٢) أن القبور التى لم تهدم ينبغى حفظها وصيانتها . (٣) أن القبور التى هدمت يترك أمر إعادة بنائها إلى لجنة من علماء المذاهب السنّية والشيعية ، فهذه اللجنة تنظر فى ذلك ويكون رأيها نهائيًا ، وقد شرح الاقتراح حضرة الأخ شوكت على ، وعلى إثر ذلك وافق المؤتمر عليه بالإجماع وأن يحال على هيئة من العلماء ليروا رأيهم فيه ، فقال الشيخ عبد العزيز العتيقى المندوب الحكومى : أريد التنبيه إلى أننا لا نوافق على اتخاذ القبور أوثانًا وأن الذى جرى ما مس رفاتًا وإنما كان المساس بالأحجار ، فقال فضيلة الأستاذ الشيخ الظواهرى : «معاذ الله أن يقول

أحد إن المسلمين اتخذوا القبور أوثاناً، ونريد ألا يتشدد قوم منا ويتغالوا فيما لا فائدة فيه» .

(١٣)

وقد ذكر تقرير الوفد الرسمى الذى كان الشيخ الظواهرى عضواً فيه إشارة إلى ما آل إليه حال المقابر والمآثر :

«رأينا أن لا نبرح مكة قبل أن نزور المقابر والمآثر لنشاهد ما صنعه فيها النجديون، ورافقنا فى ذلك إخواننا الهنود، فلما زرناها رأينا ما هاج أحزاننا وأسأل دموعنا، وهو يتلخص فيما يلى :

«أولاً: أن محل مولد النبى صلى الله عليه وسلم قد هدم وأزيل كل أثر فيه وصار أرضاً بلقعاً، ورأينا فيه بأعيننا الكلاب ترتع وتبول على تلك الأرض التى شرفها الله بأن كانت أول أرض مسها جسم النبى صلى الله عليه وسلم» .

«ثانياً: رأينا أن الألواح الحجرية الأثرية المكتوبة بالخط الكوفى القديم التى وضعت على القبور ليعرف بها أصحابها قد أزيلت من مواطنها وكسرت تكسيراً» .

«ثالثاً: رأينا أن البناء الذى كان على قبر السيدة خديجة أم المؤمنين قد أزيل كما أزيل غيره، وهدمت القباب، ولم تبق أى علامة تفيد أن هذا قبر السيدة خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها، ولا يبعد على حسب ما تعود الناس هناك أن لا يمضى زمن حتى يجهل هذا القبر تماماً وينش ليدفن فيه أى إنسان وفق الحالة الجارية هناك» .

(١٤)

ويروى الظواهرى مضمون الحديث الذى تحدث به إلى الملك عبدالعزيز عندما أقام مأدبة للمؤتمرين فى دار المؤتمر وحضرها بنفسه مع حاشيته .

«إننا نشكر جلالتكم على كرمكم العظيم الذى تجلى فى هذه الوليمة والذى تجلى من قبل فى إضافتكم (أى ضيافتكم) لحضرات المؤتمرين مدة إقامتهم بمكة المكرمة ، لكننا نرجو أن تضموا إلى هذا الكرم كرمًا آخر هو أهم ما تصبو إليه نفوسنا وترتاح إليه ضمائرنا، بل هو حاجتنا الوحيدة لدى جلالتكم، ذلك أننا اجتمعنا هنا بناء على دعوة جلالتكم وقررنا قرارات هى لا قيمة لها إذا لم تقرن بالتنفيذ، وتنفيذها مقرون بجلالتكم، إننا نساfer وتركها وديعة لديكم فأرجو أن تؤكّدوا لنا أنها ستكون موضع التنفيذ حتى نرجع إلى شعوبنا نخبرهم بذلك لتستريح ضمائرهم القلقة المضطربة. واسمحوا لى أن أتكلّم فى شىء آخر مهم، ذلك أننا زرنا اليوم المآثر والمقابر فرأينا ما فتت أكبادنا، وأسأل دموعنا، وما لا يقره الدين ولا الإنسانية. فقد رأينا الكلاب ترتع وتبول على أرض مسها جسم النبى صلى الله عليه وسلم بعد أن صارت بلقعاً وميداناً من ميادين مكة التى يكثُر فيها الكلاب، وإنى أقترح عليكم اقتراحاً أرجو أن يرضى المسلمين ولا يحرّجكم».

«قد صار هذا المكان فضاء فاجعلوه مسجداً، وامنعوا منه كل ما يمنع من المساجد، وفى ظنى أنه كان من قبل مسجداً، فانتهاك حرمة الآن انتهاك لحرمة مسجد، ومهما كان الأمر فلا يمكن أن يوجه بحال أى اعتراض من أى أحد على جعله مسجداً».

«إن من كان قبلكم من الفاتحين الإسلاميين كانوا يحولون معابد غير الله إلى مساجد، ومهما قلتم فى شأن هذا الأثر من قبل فلن يبلغ هذه المرتبة».

(١٥)

كذلك نجح الشيخ الظواهرى بدبلوماسية شديدة فى إجهاض فكرة الدعوة إلى أن تكون لابن سعود سيادة نوعية على العالم الإسلامى أجمع باعتباره حاكماً للحجاز:

«حدث عقب المؤتمر أن قام أحد الهنود بخطب في موضوع شكر المؤتمر وطلب التسامح والصلح عما عساه يكون قد حصل من أحد، ثم تدرج إلى شكر جلاله ابن السعود والثناء عليه، وقال في أثناء ذلك إنه باعتباره حاكماً للحجاز له سيادة نوعية على العالم الإسلامى أجمع، فنهض فضيلة الأستاذ الشيخ الظواهري مقاطعاً له، وقال له:

«أيها الأخ... لا جلاله ابن السعود يترك على هذا ولا نحن نترك، وقام الأعضاء جميعاً ولم يتم هذا الخطيب كلامه... وقد أعلن حضرات الإخوان الهنود أنهم براء مما قاله هذا الخطيب، وإنه لم يعلمهم بما يقول».

(١٦)

ويحرص الشيخ الظواهري فيما رواه لنجله على أن يسجل اعتزازه بتقدير كل من عدلى يكن، وعبدالخالق ثروت لجهوده في هذه المهمة وهو يقول:

«... كان على وفد مصر بعد عودته من مهمته في المؤتمر أن يقدم تقريره لوزير الخارجية المصرية، لأن مهمة هذا الوفد كانت مهمة رسمية في دولة أجنبية، وعندما انتهى عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية وقتئذ من قراءة التقرير استدعى إليه الشيخ الظواهري رئيس الوفد وقال له عبارة مأثورة هي شهادة للأزهريين وفخار لهم، قال: «إنى لم أكن أعرف من قبل أن الأزهر يخرج سفراء سياسة كما يخرج علماء دين، ولكنى علمت الآن أن الأزهر قادر على كل شىء».

«وعندما قابل الشيخ الظواهري عدلى يكن باشا رئيس الوزراء قال هو الآخر عبارة هي الأخرى انتصار للأزهريين أيضاً، ولكن في قالب فكه طريف، إذ قال: «لم أكن أعرف أن فى مقدور عمامة أن تأتى بعمل عظيم مثل هذا».

(١٧)

ومن المفيد أن نطلع على رأى الظواهري فى دور الدولة السعودية الحديثة بعدما أتاح له الزمن أن يقارن تطورها الحضارى على مدى عشر سنوات .

« . . . وبعد ذلك بعشر سنوات تقريباً ، أى فى سنة ١٩٣٧ ، عاد الشيخ الظواهري للحجاز حاجاً وهناك رأى أشياء أخرى غير التى رآها عند انعقاد المؤتمر ، لقد تغيرت أفكار الوهابيين إلى حد بعيد ، فشرب الدخان صار الآن مباحاً ، وآلات الراديو تسمع فى كل مكان ، والتليفون قد أدخل فى قصر ابن السعود وباقى دواوين حكومته» .

«بل إن الشيخ الظواهري وهو شيخ الإسلام المصرى السابق فى ذلك الوقت ، كان أول مسلم يطير من مكة إلى المدينة فى طائرة ، وقد أراد طلعت حرب باشا الذى صحبه فى هذه الرحلة المحبوبة الجميلة بصفته رئيس شركة الطيران فى مصر ، أن يشعر العالم الإسلامى أجمع وأهل نجد والحجاز على وجه أخص ، أن الطيران كوسيلة من وسائل الانتقال فى الحج أمر جائز بل هو مستحسن» .

«وإذا فقد رجعت الآن للحجاز حريته المذهبية ، و صفاؤه الدينى الذى رغبه الشيخ الظواهري ، وإذا فقد اطمأنت نفوس المسلمين فى مناسكهم وعباداتهم يؤدونها وفق مذاهبهم ، وانقشعت سحابة التغالى والتحيز والقسوة التى منعت وفود الإسلام عن الحج بعضاً من الزمن . بل لقد استجد فى الحجاز أمر جديد عظيم لم يكن فيها من قبل ، هو الاطمئنان الكلى على النفس والمال ، فليس فى بلاد العالم كلها الآن أمن مثل أمن الحجاز» .



obeikandi.com